الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.61

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
19 September 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(أ) قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/54/L.83/Rev.1* بخصوص بندي جدول الأعمال ٤٩ (ب) و ١٢١

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-42316 (A)
0042316

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(أ) قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك (تابع) (A/54/707 و Corr.1، A/54/732، A/54/841 و Add.1)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع) (A/54/708، A/54/724، A/54/841 و Add.2)

١ - **السيد دياب** (لبنان): تحدث باسم المجموعة العربية فأعرب عن أسفه واستيائه العميقين لعدم امتثال إسرائيل، بالرغم من المحاولات المتكررة للأمين العام، لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٣ الذي يحتم عليها دفع مبلغ ٦٣٣ ٢٨٤ ١ دولارا نتيجة لحادث قانا الذي وقع في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقال إنه من الأساسي تفادي أحداث سابقة، ولذلك ينبغي أن تُلزم إسرائيل بتحمل عواقب هجومها المتعمد الذي أودي بحياة ١٠٢ من المدنيين. وبناء على ذلك حث على اعتماد القرار الذي يُحمل إسرائيل تكاليف حادث قانا طالبا كذلك من الأمين العام اتخاذ تدابير مشددة إضافية لكفالة امتثال إسرائيل لأحكام القرار. وأفاد بأن التقرير الحالي للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/54/724) يختلف عن القرارات السابقة لكونه لم يتطرق إلى تلك التكاليف بتفصيل. بيد أنه من الحيوي إيلاء الأهمية اللازمة لتلك التفاصيل من خلال مواصلة إدراجها في بند منفصل من التقرير.

٢ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): رحب بتلبية بعض الشواغل التي وردت في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٣ عن تمويل قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك، ولا سيما فيما يخص التعجيل بعملية تحسين ظروف عمل الموظفين المحليين في القوة. وأفاد بأنه ينبغي، مع ذلك، لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية أن يوليا مزيدا من العناية للقضايا المهمة العالقة بهدف تحقيق المساواة بين الموظفين المحليين والموظفين الدوليين. وقال إنه إذا أخذنا في الاعتبار، على سبيل المثال، أن توفير ظروف عمل جيدة أمر حاسم لنجاح قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك، فإنه لا يفهم عدم تمتيع الموظفين المحليين ببدل المشقة الذي يتلقاه الموظفون الدوليون، لا سيما وأن الفئتين تتمتعان بنفس الامتيازات والحصانات. وأضاف أن وجود البعثة في منطقة شديدة الخطر لم يؤخذ في الاعتبار.

٣ - ومضى يقول إن عددا كبيرا من المعدات الإدارية واللوجستية لا تزال تحتاج إلى تطوير. كما لم يُوفر سوى مرفق استراحة واحد لجميع الموظفين المحليين. وأضاف بأن المكاتب لم تجهز بالمكيفات رغم اقتراب فصل الصيف الحار. وأفاد أنه لا يفهم أيضا السبب في أن الموظفين المحليين لا يستفيدون سوى من البريد الإلكتروني الداخلي خاصة وأن الجمهورية العربية السورية موصولة بالإنترنت التي تشجع الأمم المتحدة على استخدامها.

٤ - وأردف يقول إن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢٢٦/٥٣ المضي قدما في تشجيع تعيين موظفين محليين في القوة في وظائف الخدمات العامة. غير أنه لاحظ عدم إمكانية تحويل بعض وظائف الخدمات العامة إلى وظائف من الفئة المحلية، مرة أخرى، لأسباب تشغيلية بالرغم من الحاجة إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة المشار إليها في تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك (A/54/732). وقال إنه فيما يخص الانتداب في مهام مؤقتة، يجب أن يؤخذ في الحسبان عدم استفادة الموظفين المحليين منه لدى تقديمهم طلبات بهذا الشأن، مع مراعاة مبدأ الحركية الذي يعد جانبا رئيسيا من جوانب عمل موظفي الأمم

المتحدة. وأخيرا طلب نفس الحقوق، دون تمييز للموظفين المحليين وموظفي البعثات الأخرى على السواء.

٥ - **السيد وارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا شديدا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تضطلع بولاية صعبة وإن كانت مهمة، إلا أن استخدام قرارات تتصل بالتمويل صادرة عن الجمعية العامة لتقديم مطالبات ضد دولة عضو ليس سليما من الناحية الإجرائية. وبناء على ذلك، صوتت الولايات المتحدة ضد قرارات الجمعية ٢٢٧/٥٣ و ٢٣٧/٥٢ و ٢٣٣/٥١، لأن هذه القرارات تنص على أن تدفع إسرائيل التكاليف الناجمة عن حادث قانا. وأضاف أن تلك القرارات لم تعتمد بتوافق الآراء.

٦ - وأوضح أن الإجراء المتبع منذ زمن طويل يتمثل في قيام الأمين العام بعرض مطالبات المنظمة ضد دولة أو دول ويسعى إلى تسويتها. وقال إن استغلال قرار يتعلق بالتمويل لتشريع تسوية إجراء غير مناسب وينبغي تفاديه. وقال إن وفده سوف يعمل بحسن نية للوصول إلى حل توفيقي لا يُحدث سابقة غير مرغوب فيها ولا يضفي الصبغة السياسية على المهام التقنية المهمة المنوطة باللجنة الخامسة. لكن وفده لن يقبل، مع ذلك، أي تعديلات تتطرق إلى حادث قانا وتفرض على إسرائيل تحمل تكاليفه بموجب أحكام قرارات الجمعية العامة التي عارضتها الولايات المتحدة في السابق.

٧ - **السيد آدم** (إسرائيل): لاحظ أن وفدين يمارسان مرة أخرى طقوسهما السنوية المتمثلة في استغلال المناقشة العامة بشأن عملية لحفظ السلام لشن هجوم سياسي. وقال إن وفده يرفض الانسياق إلى مناقشة سياسية رغم أنه يود توضيح ملابسات الحادث المؤسف الذي وقع في قانا.

٨ - ومضى يقول إن منظمة حزب الله الإرهابية أنشأت عن قصد مخزنا لذخيرتها على بعد ٣٠٠ متر تقريبا من معسكر الأمم المتحدة في قانا بغرض توجيه النيران نحو المدنيين اللبنانيين الذين يعيشون في المعسكر آملين إلحاق أضرار بممتلكات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكانت إسرائيل قد حذرت الأمم المتحدة رسميا من ذلك الوضع الخطير ولكنها أخفقت في تحقيق إزالة قاعدة حزب الله. وبعد أن تحصن أفراد حزب الله داخل القاعدة أطلقوا عشرات من قذائف الكاتيوشا على مدن وقرى شمال إسرائيل التي يحق لها، شأنها شأن الدول ذات السيادة، ألا تقبل ولا يمكنها أن تقبل سقوط قذائف على أراضيها وتقف موقف المتفرج على سكانها وهم يُقتلون. وبعد أن تعرضت إسرائيل لتفجيرات بالقنابل من قبل حزب الله لمدة ثلاثة أيام متتالية انطلاقا من تلك القاعدة، وبعد عدة تحذيرات من إسرائيل، منها تحذيرات على لسان بيريز رئيس الوزراء نفسه، اضطرت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى إيقاف النيران والقضاء على مصدرها وهو قاعدة حزب الله.

٩ - ومضى يقول إنه يود أن يؤكد مجددا بأن إسرائيل لم تكن تدرك وجود مدنيين لبنانيين داخل معسكر الأمم المتحدة في قانا وتعرب عن عميق أسفها لما نتج عن ذلك من إزهاق لأرواح الأبرياء، عن غير قصد بسبب تبادل النيران مع حزب الله الذي بدأ بالهجوم والذي يتحمل كامل المسؤولية. وأضاف بأن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تتعرض للأضرار في أي مكان تُنشر فيه نتيجة للنزاعات المسلحة بين الدول والأطراف. وهذا هو الخطر الذي قبلت الدول الأعضاء تحمله من خلال إيفاد جنودها ورجال شرطتها ومدنييها وعن طريق بناء قواعد ومخيمات للقوات.

١٠ - واسترسل يقول إن قرار تحميل إسرائيل وحدها مسؤولية تكلفة الأضرار الناتجة عن حادث قانا يشكل مبادرة

سياسية أحادية الجانب من طرف الجمعية العامة وهي مبادرة لم توجه قط في السابق ضد أي دولة عضو طرف في نزاع تم فيه نشر قوات حفظ السلام.

١١ - وبخصوص التطورات الراهنة، قال إن إسرائيل قررت سحب قواتها من لبنان بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠ وسيكون الإطار الأمثل لذلك اتفاق سلام مع الجمهورية العربية السورية ولبنان، الذي تسعى إسرائيل جاهدة إلى التوصل إليه. غير أن جهودها لم تقابل بجهود مماثلة لحد الآن. وكيفما كان الحال فإن الانسحاب تقرر رسميا وأبلغت وزارة الخارجية الإسرائيلية الأمم المتحدة رسميا بأن انسحاب إسرائيل يتوافق تماما مع قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وأفاد بأن إسرائيل تنوي التعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة في تنفيذ مقرراتها وستبذل قصارى جهودها لمساعدة المنظمة في أداء المهام الأخرى المشمولة بالقرارين المذكورين أعلاه، بما في ذلك إعادة السلم والأمن الدوليين.

١٢ - **السيد حسن** (نيجيريا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب عن تأييده لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومشروع القرار المتعلق بتمويل هذه القوة مع التعديلات التي اقترح إدخالها عليه. وأفاد بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين منشغلة أيما انشغال لكون اللجنة اضطرت مرة أخرى إلى اعتماد أحكام شبيهة بتلك التي اعتمدتها خلال السنوات الثلاث الماضية. وينبغي للأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة ويقدم تقريرا بشأنها إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين.

١٣ - **السيد دياب** (لبنان): قال إنه من المؤسف ملاحظة استعداد إسرائيل لصرف ملايين الدولارات لانتهاك حرمة مركز من مراكز الأمم المتحدة وقتل ما يزيد على مائة من المدنيين اللبنانيين، أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ في حين ترفض الآن أن تدفع مبلغا نصت عليه الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٣/٥١ و ٢٣٧/٥٢ و ٢٢٧/٥٣.

١٤ - وأردف قائلا إن إسرائيل اختارت مرة أخرى أن تجر اللجنة إلى مناقشة سياسية لا تندرج ضمن مهامها، بيد أن الخلاصة هي أن العبء المالي الذي تحمله أعضاء اللجنة بشكل جماعي خلال السنوات الـ ٢٢ الماضية سببه الاحتلال الإسرائيلي للبنان ورفض تلك الدولة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٩٨) الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من لبنان إلى ما وراء الحدود المعترف بها دوليا.

١٥ - وأفاد بأن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتمثل في تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في كفالة عودة سلطتها الفعلية إلى منطقة العمليات. غير أن رفض إسرائيل الانسحاب من لبنان حال دون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ودون تنفيذ أي جزء من تلك الولاية، ونتيجة لذلك تقلصت مهمة القوة إلى مجرد تأمين السلام في منطقة عملياتها أو على وجه أدق في ذلك الجزء من المنطقة الذي لا يخضع للاحتلال الإسرائيلي. وبذلك تكون القوة قد اتخذت كذلك تدبيرا لحماية السكان المدنيين.

١٦ - وقال إن لبنان ملتزم التزاما صارما بمبدأ المسؤولية الجماعية ولكنه ينبغي ألا يتم إحداث سابقة يمكن فيها لدولة أن تعتدي على مركز نشط من مراكز الأمم المتحدة وتعيق مهمته وتقتل المدنيين الذين يسعون إلى اللجوء به ثم تُحمِّل الدول الأعضاء مسؤولية تكاليف تلك الأضرار. ويتمثل موقف لبنان في أن الدولة المعتدية هي التي ينبغي أن تتحمل كامل المسؤولية عن أعمالها العدوانية ولا سيما أن ذلك العدوان كان مقصودا وموجها ضد الأمم المتحدة.

١٧ - وأفاد بأن تجاهل إسرائيل لقرارات الجمعية العامة يشير إشارة واضحة إلى إصرارها في تسييس هذه القضية وهو أمر ينبغي ألا يتم دون عقاب. فالحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة عامة واللجنة الخامسة خاصة يقتضي أن تنفذ قرارات الجمعية العامة.

١٨ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): تحدث في إطار ممارسة حق الرد فقال إنه يؤيد ما جاء في بيان ممثل لبنان. وأضاف بأن إسرائيل تحاول عبثا أن تبرر هجومها على مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في كل مناسبة تتناول فيها اللجنة هذا الموضوع بالمناقشة. وإصرار إسرائيل على تجاهل إرادة المجتمع الدولي يعطي دليلا آخر على سياستها في المنظمة لممارسة الإرهاب الدولي والذي طال، في عام ١٩٩٦، ليس فحسب المواطنين العرب اللبنانيين بل المجتمع الدولي ككل الممثل في وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واعتبارا للهجوم على تلك القوة فإن ادعاء إسرائيل أنها تؤيد عمليات حفظ السلام أمر يدعو للسخرية وكذلك الشأن بالنسبة لادعاء حقها في الدفاع عن نفسها في كل مكان من العالم في حين تنكر ذلك الحق على اللبنانيين الذين يدافعون عن أرضهم وكرامتهم وشعبهم.

١٩ - وأفاد بأنه ذهل من قصف القوات الإسرائيلية لقاعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في قانا وهي تدرك، حسب مندوب إسرائيل، أن هناك وجودا عسكريا بالقرب من قانا. ولا يزال العدوان الإسرائيلي متواصلا دون هوادة كما أن عمليات القصف كالتي حدثت في فجر يومي ٤ و ٥ أيار/مايو أصبحت شيئا معتادا. فإذا كانت إسرائيل جادة في ادعاءاتها، فينبغي عليها أن تنفذ بالكامل وبدون شروط قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى انسحابها الفوري من جنوب لبنان وكذلك قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

٢٠ - **السيد آدم** (إسرائيل): بخصوص الحالة الراهنة في لبنان قال إن إسرائيل قررت الانسحاب من لبنان بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠ في إطار اتفاق سلام أوسع نطاقا. وبالرغم من أن الطرفين الآخرين لم يردا على تلك المبادرة، فإن حكومته أبلغت رسميا الأمين العام بنواياها. وسيكون انسحاب إسرائيل متوافقا تماما مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة كما ستتعاون إسرائيل تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة في الميدان وكذلك في تنفيذ المهام الأخرى للمنظمة، بما في ذلك إعادة السلم والأمن الدوليين. وأعرب عن أمله في أن تجلس الجمهورية العربية السورية ولبنان مع إسرائيل إلى طاولة المفاوضات للنظر جديا في المقترحات التي قدمت من أجل السلم في المنطقة، عوض الدخول كل سنة في مناقشة مثل المناقشة الجارية حاليا.

٢١ - **السيد دياب** (لبنان): تحدث في إطار ممارسة حق الرد فقال إنه بإمكان إسرائيل أن تتفادى الزج باللجنة في مناقشات سياسية تخرج عن نطاق مهمتها، وذلك من خلال دفع المبلغ المستحق عليها. وكان قد سبق للدول العربية أن أعربت عند دعمها الثابت للبنان وطلبه إلى إسرائيل تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا بغرض انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها، وهو شرط لا غنى عنه لنجاح عملية السلام. كما سبق للدول العربية أن أكدت حق لبنان في التعويض عن الأضرار البالغة التي أُلحقت بشعبه وهياكله الأساسية نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليه.

٢٢ - وأكد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها فيما يتصل بذينك القرارين عن طريق ضمان أداء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مهامها الأمنية. وبذلك لن يكون لإسرائيل أي ذريعة لتحميل لبنان والجمهورية العربية

السورية مسؤولية أي حادث أمني قد يهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

٢٣ - وأردف قائلا إن كلام رئيس الوزراء الإسرائيلي فيما يخص احترام المجال الجوي اللبناني لم يصل صداه حتى سبقه قصف القذائف الإسرائيلية للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في القرى اللبنانية. وكما هو الشأن في مذبحة قانا وغيرها من المذابح، فقد وُصف ذلك التصرف على أنه خطأ، في حين أن كل تاريخ إسرائيل مع لبنان عبارة عن خطايا.

٢٤ - وبعد أن أكد على ضرورة توخي الحذر وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) أفاد بأن بلده يرفض أداء دور حارس الحدود الإسرائيلية ويدعو إسرائيل إلى الدخول في اتفاق عادل وشامل من شأنه أن يكفل الأمن لجميع بلدان المنطقة.

٢٥ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): تحدث في إطار ممارسته حق الرد فقال إن هذا ليس أول إعلان بالانسحاب من جنوب لبنان يصدر عن إسرائيل؛ ففي عام ١٩٩٣ أصدرت ادعاء مماثلا، ولكن شيئا لم يتغير منذئذ. وبناء على ذلك فإن المجتمع الدولي لن يصدق تلك المزاعم ما لم تُدعم بالأفعال. وأعرب عن استغرابه البالغ من بيان ممثل إسرائيل الذي يفيد بأن بلده يود التوصل إلى سلام، كما لو أن مجرد الإعلان عن الرغبة من شأنه أن يحقق السلام دون الوفاء بالشروط والمتطلبات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٤٢ (١٩٦٨) وفي مرجعية مؤتمر مدريد. ولن يتسنى حمل ما تقوله إسرائيل محمل الجد إلا بالوفاء بتلك الشروط والمتطلبات.

٢٦ - **السيد بيرسوت** (شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، إدارة عمليات حفظ السلام): رد على الأجوبة التي طرحها ممثل الجمهورية العربية السورية فقال إن ظروف خدمة الموظفين المحليين تشكل موضوع حوار مستمر داخل اللجنة المشتركة بين الإدارة وموظفي قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك حيث تمخضت فعلا عن عدة تحسينات. وفيما يتعلق بمكيفات الهواء، قال إنه ينبغي تطوير المرافق الكهربائية من أجل تحمُّل الطاقة الإضافية. وقد تم إنجاز بعض الأعمال في هذا الشأن؛ أما الأعمال المتعلقة بالمباني المتبقية والتي تأوي موظفين دوليين ومحليين على السواء بما في ذلك الموظفون العسكريون فإنها ستُنجز بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه. كما ينبغي كذلك تطوير مرافق الاتصال التابعة للبعثة من أجل توفير البريد الإلكتروني الداخلي للموظفين المحليين والدوليين. وأضاف أنه من المتوقع أن تُتاح خدمات البريد الإلكتروني الدولي لجميع الموظفين إبان شهر تموز/يوليه.

٢٧- وأردف قائلا إن تعويض موظفي الخدمة المدنية الدوليين بالموظفين المحليين في قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك ليس إجراء عمليا من حيث الوظائف التي ينبغي الاضطلاع بها. وتُبذل جهود من أجل انتداب موظفين محليين للعمل في بعثات أخرى لحفظ السلام دون عرقلة أنشطة البعثات التي تنتدب أولئك الموظفين.

٢٨ - وقال إن إدارته طلبت من مكتب إدارة الموارد البشرية، استنادا إلى مقرر اللجنة الخامسة، التشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق ببدلات المشقة الإضافية للموظفين المحليين الذين يتم نقلهم من دمشق. فمن الناحية التقنية تتم الموافقة على بدلات المشقة بالنسبة لبعض أنواع التعيينات ولا تُمنح إلا لعاملين خارج بلدانهم؛ غير أن هذه المسألة ستُعالج خلال الشهور القادمة.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (تابع) (A/54/803)

٢٩ - **السيد غارنييه** (فرنسا): تساءل عما إذا كان مبلغ ١٣٨,٥ مليون دولار لاسترداد المعدات المملوكة لوحدات (A/54/803، الفقرة ٣٤) يشمل جميع طلبات رد التكاليف والتعويض عن الخسائر البالغة ٤٤ مليون دولار. وأفاد أنه يصعب، في الفرع سادسا - باء من تلك الوثيقة المقارنة بين مجموع الاحتياجات الواردة في الجدول ٧ والتي وزعت حسب المنهجية، حيث قُدم مجموع الموارد في الجدول ٨، وهي موارد وزعت حسب البنود. وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت، في تقريرها عن تنفيذ الإجراءات المحسَّنة لتحديد المبالغ التي تسدد إلى الدول الأعضاء نظير المعدات المملوكة للوحدات (A/53/944، الفقرة ١٦) بأنه ينبغي أن تتوافر في التقارير المتعلقة بتصفية عمليات حفظ السلام معلومات كافية تسمح بتحديد أثر تطبيق الترتيبات الجديدة المتعلقة بالمعدات المملوكة لوحدات بأثر رجعي. وبما أن التقرير عن قوة الأمم المتحدة للحماية لا يتضمن بيانات كافية، فإن تلك التوصيات التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٩/٥٤ (الفقرة ٦) لم تنفذ بالكامل.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/54/L.83/Rev.1 بخصوص بندي جدول الأعمال ٤٩ (ب) و ١٢١ (A/C.5/54/60)

٣٠ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية كانت قد نظرت في بيان الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/54/60 بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/L.83/Rev.1. وبموجب أحكام مشروع القرار، فإن هيكل وتشكيل قمة الألفية وتكوين وطرائق عمل الموائد المستديرة التحاورية الأربع التي ستعقد بالتزامن مع الجلسات العامة ستُحدد وفقا للإجراءات المنصوص عليها في مرفق مشروع القرار.

٣١ - وأردف قائلا إنه كان يفترض أن تعقد أربع موائد مستديرة بالتتابع ولكن بالتزامن مع الجلسات العامة، وأن يشارك في الموائد المستديرة أربعون مشاركا على الأقل ويرأس كلا منها رئيس دولة، وأن توفر الترجمة الشفوية باللغات الرسمية للمنظمة وأن تُعقد جميع الموائد المستديرة في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستتراوح الاحتياجات المقدرة لإدارة شؤون الإعلام بين ٦٠٠ ٥٤٤ دولار و ٢٠٠ ٧٣١ دولار واحتياجات مكتب خدمات الدعم المركزي بين ٣٠٠ ٥٦٧ دولار و ٤٠٠ ٦٧٠ دولار. وستضاف هذه المبالغ إلى مبلغ ٠٠٠ ٤٥٠ دولار اللازم للتغطية الأمنية و ٦٠٠ ١٩١ دولار للبروتوكول. وأضاف بأن الاعتمادات ذات الصلة سترد في التقرير الأول عن الأداء فيما يخص الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٣٢ - وقال إن اللجنة الاستشارية أُخبرت، بعد الاستفسار، بأن مجموع الاحتياجات لجمعية الألفية، على النحو المحدد في الوثيقة A/C.5/54/60 إلى جانب المبالغ المشار إليها في البند ١ (رسم السياسة العامة والتوجيه والتنسيق) والبند ٢٦ (شؤون الإعلام) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/6/Rev.1) تبلغ ٠٠٠ ٩٥٠ ٢ دولار.

٣٣ - واسترسل يقول إن اللجنة الاستشارية قد أُبلغت بأن السبب في تحديد نطاق للاحتياجات تمثل في أن عنصرين

رئيسيين لا يزال يتعين اتخاذ قرار بشأنهما على المستوى الحكومي الدولي، وهما ما إذا كانت الموائد المستديرة ستُعقد في جلسات علنية أو مغلقة وإلى أي حد سوف يعاد ترتيب قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أُبلغت اللجنة بأن خيارين يتم النظر فيهما لتحسين الرؤية في الغرفة: وهو خيار بسيط نسبيا من شأنه أن يكلف مبلغ ٠٠٠ ٦ دولار تقريبا في حين أن إحداث تغييرات كبيرة في القاعة تشمل بناء منصة فيها سيكلف ٠٠٠ ١١٠ دولار.

٣٤ - وبعد الاستفسار أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لا توجد خطط لبيع حقوق التغطية الصحفية لجمعية الألفية لوسائط الإعلام. وأوصت اللجنة بأن ينظر في فرض رسوم بث على وسائط الإعلام التابعة للقطاع الخاص.

٣٥ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية استفسرت أيضا بشأن ما إذا كانت الترتيبات للجمعية ستنجم عن أي تطوير دائم للمرافق في المقر وأُبلغت بأن التطوير الدائم الوحيد الذي تم التفكير فيه هو اقتناء شبكة لاسلكية للمنطقة المحلية. ومن رأي اللجنة الاستشارية أن حدثا هاما مثل جمعية الألفية يشكل فرصة لتطوير المرافق وبناء على ذلك فإن اللجنة ستوصي ببذل جهود من أجل جني أقصى ما يمكن من الفوائد البعيدة المدى للمنظمة.

٣٦ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية تود أن تشير إلى أنه لم يسبق أن استُخدمت نطاقات للاحتياجات في بيانات آثار الميزانية البرنامجية وأن هذه الممارسة نالت من فحوى العملية. لكنها تدرك بأن حالات عدم اليقين التي تلف بعض الاحتياجات مردها إلى المقررات الحكومية الدولية التي لا تتحكم فيها الأمانة العامة. ومراعاة لهذه الحقيقة ولتعليقاتها وملاحظاتها فإن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تُبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.83/Rev.1 ستنشأ عنه احتياجات مقدرة ضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ لا تتجاوز ٦٠٠ ٤٠١ ١ دولار. وسيخضع هذا الاعتماد، عند الاقتضاء، لاستخدام وتشغيل صندوق الطوارئ.

٣٧ - **السيد ريباتش** (الولايات المتحدة الأمريكية): بعد أن أبدى تأييده لآراء اللجنة الاستشارية، أعرب عن انشغاله بنطاق المصاريف المطلوبة (A/C.5/54/60، الفقرة ١٢). وأضاف بأنه لم يكن متوقعا بالفعل أن تنجم عن قمة الألفية أية آثار في الميزانية البرنامجية، لأنه كان من المفروض استيعاب التكاليف الإضافية في الميزانيتين العاديتين لإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزي. وتساءل عن جدوى صرف ٠٠٠ ١١٠ دولار لإعادة ترتيب قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤقتا (A/C.5/54/60، الفقرة ١٠ (و)) التي زُعم أنها اختيرت لأنها تتناسب جيدا ومناقشات الموائد المستديرة، وأضاف أنه سيرحب بتقديم مزيد من المعلومات بشأن مبلغ ٠٠٠ ٩٠ دولار اللازم لتهييء وتأثيث الغرف المتواجهة على الجانبين (الفقرة ١٠ (ز)). وطلب توضيحات عن الحاجة إلى مبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار كترتيبات خاصة للصحافة (الفقرة ١٠ (هـ)) و ٠٠٠ ٨٠ دولار لإقامة خيمة تأوي ممثلي وسائط الإعلام الإضافيين (الفقرة ١٠ (ي)). وأوضح بأن مبلغ ٣٠٠ ٤٢٢ دولار للتغطية التلفزية (الفقرة ١١ (أ)) يبدو مبالغا فيه بالنسبة لحدث سوف يجتذب وسائط الإعلام على أي حال. وأعرب عن موقف مماثل إزاء نفقات التغطية الإدارية والتغطية بالصور (الفقرتان ١١ (ب) و ١١ (ج)) وأخيرا قال إنه سيقدر تقديم مزيد من التفاصيل بشأن التغطية المباشرة لمدة ثلاثة أيام على شبكة الإنترنت، المذكورة في الفقرة ١١ (ف)، والتي يبدو أنها لا تزيد على تركيب آلة كاميرا، وكذا توزيعا للمساعدة المؤقتة اللازمة لمراكز الإعلام (الفقرة ١١ (ز)).

٣٨ - **السيدة بويرغو رودريغيس** (كوبا): أعربت عن تأييد وفدها لتنظيم قمة الألفية، التي كان من الممكن تيسير تخطيطها عن طريق التبكير بعرض التقرير عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وتساءلت عما إذا كانت خدمات المؤتمرات لعقد المشاورات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٥٤ المعنون ''مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة'' مدرجة في البند الثاني من آثار الميزانية البرنامجية وعن الكيفية التي يتصور بها مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية الإجراء المتعلق بقيد التكاليف الإضافية على صندوق الطوارئ في سياق التقرير الأول عن الأداء (A/C.5/54/60، الفقرة ١٢). كما طلبت توزيعا للتكلفة المقترحة لخدمات الأمن خلال هذه المناسبة. وأخيرا تساءلت عما للتخفيضات في المساعدة المؤقتة ونفقات التشغيل العامة لإدارة شؤون الإعلام من تأثيرات سلبية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

٣٩ - **السيد درويش** (مصر): قال إنه لا بد من تصحيح الرقم الوارد في الفقرة ٩ (ج) من الصيغة العربية لبيان الأمين العام (A/C.5/54/60). وأبدى اتفاقه مع ممثل الولايات المتحدة على أن تقوم إدارة شؤون الإعلام ببيع حقوق البث للشركات الإعلامية عوض تكبد نفقات التغطية الإعلامية للقمة (الفقرتان ١١ (أ) و ١١ (ب)). وقال إنه لا يبدو من اللازم صرف مبلغ ٩٠ ٠٠٠ دولار في ترتيب وتأثيث الغرفتين المتقابلتين (الفقرة ١٠ (ز)) لأن رؤساء الدول ووزراء الخارجية الذين سيشاركون والذين سبق لهم أن شاركوا في جلسات الجمعية العامة كل سنة أعربوا دائما عن ارتياحهم لما هو موجود من قاعات وغرف مؤتمرات.

٤٠ - **السيد أور** (كندا): تحدث باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا فقال إن هناك على ما يبدو دعما قويا لتنظيم قمة الألفية لكن ليس هناك قدر كبير من الاستعداد لصرف مبالغ كبيرة من الأموال على هذه القمة. ولا ينبغي أن تكون هذه المناسبة فرصة لطلب اعتمادات تم رفضها خلال عملية الموافقة على الميزانية العادية. وقد كان في تصور استراليا وكندا ونيوزيلندا أن نفقات القمة ستستوعبها الميزانية العادية ولذلك فإن تلك الدول تجد صعوبات في تقبل التكاليف الإضافية المعروضة الآن. وفي الواقع ليس من الواضح لماذا تمخض مشروع القرار، الذي كان دقيقا (ولم يذكر المهرجان السينمائي المشار إليه في الفقرة ١١ (أ)) عن آثار في الميزانية البرنامجية.

٤١ - وأضاف بأنه لدى اعتماد القرار ٥٤/٢٥٤ اقترح وفده بأن يُنظر في أي احتياجات إضافية في سياق التقرير الأول عن الأداء خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ودُعيت الأمانة العامة بالحاح إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالحد من النفقات المتوقعة، التي تبعث على الدهشة وخاصة منها مبلغ ٣٠٠ ٤٢٢ دولار ومبلغ ٣٠٠ ٧٠ دولار للتغطية التلفزية والتغطية بالصور على التوالي (الفقرتان ١١ (أ) و ١١ (ج)). وتبدو تلك النفقات غير ضرورية بصفة خاصة في ضوء احتياجات التغطية الصحفية وتغطية وسائط الإعلام المنصوص عليها في الفقرتين ١٠ (هـ) و ١٠ (ي) و ١١ (د). ويجب على المنظمة أن توضح دورها ودور وسائط الإعلام في تغطية هذا الحدث بغرض تفادي الازدواجية. وقال إن التكاليف الإضافية الواردة في الفقرات ١٠ (أ) و ١٠ (د) و ١٠ (ج) و ١٠ (هـ) ينبغي أن تغطى بحشد الموارد في الأمانة العامة أو باستخدام المرافق الموجودة فعلا. وفي الختام قال إن استراليا وكندا ونيوزيلندا ترى بأن إعادة ترتيب قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليست ضرورية.

٤٢ - **السيد بوحدو** (الجزائر): قال إن وفده غير متأكد مما إذا كانت هناك حاجة لتخصيص موارد إضافية على النحو الذي طلبته الأمانة العامة كما أنه ليس متأكدا من أن وقت

طلب هذه الاعتمادات مناسب وأعرب عن انشغاله بالتأخير في النظر في آثار الميزانية البرنامجية.

٤٣ - **السيد بارك هاي يون** (جمهورية كوريا): قال إن طلب هذه المصاريف الإضافية الضخمة لم يكن متوقعا لدى مناقشة الميزانية العادية. وينبغي تقديم مزيد من التوضيحات بخصوص المبالغ المطلوبة للغرف المتقابلة وخيمة رجال الإعلام الزائدين والتغطية التلفزية (A/C.5/54/60، الفقرتان ١٠ و ١١). وينبغي التقليص إلى الحد الأدنى من النفقات الإضافية ولا سيما فيما يتعلق بإعادة ترتيب قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرى وفده بأن خدمات المؤتمرات لقمة الألفية ينبغي أن تقدم في حدود مرافق المؤتمرات العادية المتاحة للجمعية العامة.

٤٤ - **السيدة عاشوري** (تونس): ذكّرت بأنه سبق الاتفاق بتوافق الآراء على أن التغطية الصحفية لقمة الألفية ينبغي أن تكون في أعلى مستوى ممكن. وأضافت بأنه ينبغي للجنة كذلك ألا تنسى بأن هناك بعض المعلومات لم تتمكن الأمانة العامة من تقديمها بعد، بسبب بعض القرارات التفصيلية التي لا يزال يتعين اتخاذها وعدم معرفة حجم الوفود التي سترافق رؤساء الدول والحكومات، لحد الآن. وقد توقفت المشاورات بشأن القمة. ونظرا لضيق الوقت فينبغي بذل جميع الجهود لوضع التفاصيل المتبقية في صيغتها النهائية.

٤٥ - **السيد آدم** (إسرائيل): قال إنه بالرغم من الأهمية الحيوية التي تكتسيها المواضيع التي من المقرر مناقشتها في قمة الألفية، فإن المبالغ الإضافية المطلوبة ضخمة ومن المستحسن استخدامها في البنود المهمة مثل التنمية الاقتصادية في أفريقيا. كما ينبغي التعامل مع تجديد مقر الأمم المتحدة في إطار البند المناسب من الميزانية البرنامجية. وينبغي ألا توافق اللجنة على المبالغ المطلوبة الآن؛ كما ينبغي أن يطلب من الأمانة العامة إعداد مقترح جديد يكون نطاق التكاليف فيها أضيق.

٤٦ - **السيد باولس** (نيوزيلندا): قال إنه تم الاتفاق بشكل واضح من خلال المشاورات على أن هناك حاجة للتعجيل باتخاذ قرارات بسيطة نسبيا تتصل بسير أعمال قمة الألفية. وإضافة إلى ذلك، فإن مكاتب رؤساء الدول والحكومات يسألون المنظمة في الوقت الراهن كيف يمكنهم أن يتخذوا قرارات نهائية بخصوص حضور القمة في الوقت الذي لم تتخذ فيه قرارات دقيقة بشأن المسائل التنظيمية. وحث اللجنة على تفادي مزيد من التأخير.

٤٧ - **السيد ساخ** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه لدى مناقشة عقد جمعية للألفية، في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ اقترح بأن تعاد تسمية الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة جمعية الألفية، حيث ارتئي في ذلك السياق أنه لن تكون هناك تكاليف إضافية. غير أن الوضع تغير منذئذ بعد إحداث ترتيبات خاصة لقمة الألفية من خلال المشاورات فيما بين الدول الأعضاء، حيث أن تلك التغييرات هي التي جعلت الآثار المالية لا تتضح إلا حاليا. وقد أدرجت التكاليف، في حدود إمكانية توقعها، في مقترحات الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، غير أن التفاصيل لم تكن متاحة في ذلك الوقت بخصوص الترتيبات الخاصة التي سيتم الاتفاق عليها بالنسبة لجمعية الألفية. أما الآن فإن قدرا أكبر من المعلومات المحددة أصبح متاحا بالرغم من عدم اكتمالها، وهذا هو السبب في كون التقديرات الحالية حددت نطاقا للتكاليف الممكنة. وعلى سبيل المثال فإن معرفة ما إذا كانت اجتماعات الموائد المستديرة ستكون مفتوحة أو مغلقة سيحدث اختلافا كبيرا في تكلفتها.

٤٨ - وأردف قائلا إن بعض الوفود رأت بأن التكاليف العامة المتوقعة لجمعية الألفية مبالغ فيها بصفة عامة. لكن

لا بد من مراعاة كون التكلفة العامة للاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة تراوحت بين ٨ ملايين و ٩ ملايين دولار، في حين أن تكلفة جمعية الألفية لن تتجاوز ٣ ملايين دولار، بما في ذلك الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والاحتياجات الإضافية المعروضة حاليا على اللجنة. وأضاف أن حجم المبلغ المطلوب متواضع نسبيا بالنظر إلى ضرورة توفير التغطية المناسبة لحدث سيحضره عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات.

٤٩ - وأردف قائلا إنه بالرغم من أن بعض الوفود اقترحت استيعاب التكاليف المتصلة بجمعية الألفية ضمن الميزانية العادية، فإن الطاقة الاستيعابية لهذه الميزانية توجد حاليا في مستوى متدن، بعد أن تم اعتماد ميزانيات محددة لعدة سنوات، واستيعاب عدد كبير من التكاليف الإضافية وإحداث تخفيضات كبيرة في الوظائف وفي مخصصات الخدمات التعاقدية. فالطاقة الداخلية من حيث الموارد أقل مستوى الآن مما كانت عليه إبان الاحتفالات بالذكرى الخمسين. ومؤخرا أحدثت الجمعية العامة تخفيضا شاملا قدره ٤,٧ ملايين دولار في ميزانية الخدمات المركزية، دون تحديد أي برامج خاصة يشملها ذلك التخفيض. وأفاد بأن ميزانية الخدمات المركزية حيوية بالنسبة لتقديم الخدمات لجمعية الألفية من حيث إدارة المرافق وتكنولوجيا المعلومات والهاتف وشبكات المنطقة المحلية والدعم التقني الأساسي. كما تم تخفيض مماثل في ميزانية إدارة شؤون الإعلام. ومن ثم ليس هناك احتياطي من الموارد يمكن الاعتماد عليه لاستيعاب تكلفة القمة. أما المجال الوحيد الذي لم تطلب فيه موارد إضافية فهو المتصل بخدمات المؤتمرات، بما في ذلك الوثائق والترجمة الشفوية وغير ذلك من الخدمات المتعلقة باللغات.

٥٠ - وأضاف قائلا إن أسئلة مفصلة طرحت بشأن الاحتياجات الإضافية المقدرة الواردة في الفقرتين ١٠ و ١١ من البيان (A/C.5/54/60). وأشار إلى أن الصحفيين الذين سيغطون قمة الألفية سيحتاجون إلى ربط عدد كبير من الاتصالات في فترة وجيزة؛ وهذا هو السبب في المبلغ المقدر في الفقرة ١٠ (أ) لتركيب خطوط إضافية للهاتف والتصوير البرقي واستئجار معدات التصوير البرقي. وستكون معظم الخطوط الإضافية متاحة في غرفة الاجتماعات ١، التي ستشكل مركز الصحافة الرئيسي لجمعية الألفية، لكن خطوطا أخرى سوف تكون متاحة في الخيمة المخصصة لرجال الصحافة الزائدين الذين تمت الإشارة إليهم في الفقرة ١٠ (ي). وأفاد أنه سيكون من المؤسف ومن المحرج جدا للمنظمة أن تكون المرافق المتاحة للصحافة غير كافية. ويستند الاحتياج المشار إليه في الفقرة ١٠ (ب) إلى الخبرة المكتسبة من الاحتفالات بالذكرى الخمسين، من حيث الحاجة إلى توفير دعم مناسب للشخصيات والمشاركين الرفيعي المستوى وذلك فيما يتصل بالنسخ والهواتف الخلوية والحواسيب الشخصية. أما فيما يتعلق بالفقرة ١٠ (ج) قال إنه لا توجد شبكة للمنطقة المحلية متاحة للعدد الكبير من الحواسيب الشخصية التي ستحتاج إليها الصحافة وغيرها في بناية المؤتمر؛ وسيتم الاحتفاظ بشبكة المنطقة المحلية بعد القمة حيث ستمثل قيمة مضافة للمنظمة. وقد تم النظر في تركيب هذه الشبكة مؤقتا، لكن على ضوء التكاليف المرتبطة بها تقرر بأن تركيبها بصفة نهائية هو الخيار الأفضل. والمبلغ المقدم في الفقرة ١٠ (د) يعكس ضرورة استخدام تقنيين مؤقتين وغيرهم من الموظفين لتركيب مرافق المؤتمر خلال عطلة نهاية الأسبوع التي تسبق مباشرة انعقاد قمة الألفية. والمبلغ المذكور في الفقرة ١٠ (هـ) يتعلق بالتوصيلات الإلكترونية وخطوط النظام المتكامل للشبكة الرقمية الخاصة بالحواسيب الشخصية التي يستخدمها الصحفيون.

٥١ - وأضاف بأن الاحتياج الوارد في الميزانية لإعادة ترتيب قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستضافة جلسات الموائد المستديرة، على النحو المذكور في الفقرة

١٠ (و) سيتوقف على الخيار الذي ستذهب إليه الدول الأعضاء. فأقل الخيارات تكلفة لن يتجاوز ٠٠٠ ٦ دولار، ولكنه سيخلق مشاكل لبعض الوفود فيما يتعلق بالرؤية؛ أما الأكثر تكلفة فإنه سيبلغ ٠٠٠ ١١٠ دولار وسينطوي على قدر أكبر من أعمال البناء ولكنه سيحل مشكلة الرؤية ويتيح إيجاد مقعدين لمستشارين ضمن كل وفد من الوفود المشاركة.

٥٢ - أما بخصوص المبلغ المذكور في الفقرة ١٠ (ز) المتعلق بإعداد وتأثيث غرف متقابلة، قال إن الاحتياج الإضافي يُعزى إلى الحاجة إلى ٢٨ من تلك الغرف، في حين أن العدد المألوف لدورة عادية للجمعية العامة هو ١٥ غرفة.

٥٣ - وفيما يخص الاحتياجات المتعلقة بالتغطية التلفزية (الفقرة ١١ (أ)) قال إن الرقم الدقيق سيتوقف على ما إذا كانت الموائد المستديرة ستعقد في جلسات مفتوحة أو مغلقة أمام الجمهور، فإذا كانت مغلقة فإن الاحتياجات ستكون أقل، لأن التغطية التلفزية لن تتاح إلا للجلسات العامة. وأضاف بأن التقديرات الواردة في الوثيقة A/C.5/54/60 أعدت على افتراض توفير التغطية للجلسات العامة وللموائد المستديرة. وتشمل التكاليف مرتبات مخرجي التلفزيون وغيرهم من الموظفين وأجورهم عن العمل الإضافي، والمعدات وتكاليف الإرسال الإذاعي. وسوف يتم تقاسم تكاليف التغطية التلفزية بين إذاعات البث والمنظمة. وبخصوص مسألة در العائدات من خلال فرض رسوم مقابل المواد التلفزية والإذاعية على هيئات البث، قال أن تلك الممارسة توقفت منذ سنوات قليلة خلت. فبدءا من الخمسينات ساهمت هيئات البث المحلي في نيويورك في تحمل تكاليف التغطية التلفزية؛ لكن مع اتساع نطاق عضوية المنظمة واستئثارها بالاهتمام من طرف الجميع، اكتشفت إدارة شؤون الإعلام بأن هيئات البث في بعض الدول الأعضاء لا تملك الوسائل للحصول على أخبار تلفزيونية وإذاعية وأنه من الممكن الحصول على تغطية واسعة النطاق لأنشطة المنظمة عن طريق التخلي عن العائدات البسيطة نسبيا التي تدرها هذه الطريقة.

٥٤ - وأفاد بأن مبلغ ٨٠٠ ٣٤ دولار للتغطية الإذاعية قُدر كذلك على افتراض تغطية كل من جلسات الموائد المستديرة والجلسات العامة، ويشمل مبلغ ٤٠٠ ١٢ دولار لمرتبات ثمانية من المهندسين الإذاعيين مضافا إليها تكلفة استئجار المعدات وخطوط الإرسال الإذاعي (الفقرة ١١ (ب)).

٥٥ - **السيد لون** (دائرة شؤون الإعلام): قال إنه يفهم انشغالات الوفود بخصوص تكاليف التغطية الإعلامية لقمة الألفية مضيفا أن الإدارة بكاملها معبأة لهذه المناسبة؛ حيث سيعين أي موظف لا يوجد في مهمة رئيسية في مجال آخر للعمل في هذه القمة. أما التكاليف المشار إليها في الوثيقة A/C.5/54/60 فهي للخبراء التقنيين والمعدات. وأفاد أن الإدارة بذلت ما في وسعها لاستيعاب تكاليف تغطية هذه المناسبة. وعلى سبيل المثال تم توزيع مبلغ ١,٧ مليون دولار من موارد الميزانية العادية لمشروع البث الإذاعي المباشر.

٥٦ - وأردف قائلا إن الإدارة واجهت تحديا لم يسبق له مثيل يتمثل في ضمان أن يشاهد عدد هائل من الجمهور في جميع أرجاء العالم مستوى الثقة التي تحظى بها المنظمة والطريقة التي تتعامل بها هذه المنظمة مع القضايا الرئيسية. والاقتراح القاضي بالسماح للشبكات التلفزية بتغطية الحدث مباشرة لا يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تغطية متوازنة وموضوعية لجميع الأحداث التي ستشهدها القمة، وهو أمر تستطيع إدارته أن تقوم به أفضل من غيرها، وكل ما سيطرحه هذا البديل من مشاكل تتعلق بالأمن وبالأماكن. وقال إن الإدارة ستشكل مركز التوزيع بالنسبة لكافة أنواع التغطية وستوفر لكل وفد من الوفود أشرطة فيديو مباشرة

لاستخدامها في بلدانهم. وأفاد بأن بيع هذه الأشرطة سيمثل خروجا عن الممارسة السابقة وقد يضر بالعلاقات الإعلامية للإدارة؛ وهذا ما يتعارض مع ولايتها المتمثلة في توفير أقصى حد ممكن من التغطية لأنشطة الأمم المتحدة. وكيفما كان الحال فإن العائدات التي سيدرها ذلك ستكون متواضعة للغاية.

٥٧ - وقال إن تكاليف البث عن طريق الإنترنت المشار إليه في الفقرة ١١ (و) يشمل تكلفة إحداث ست مواقع شبكية، على أساس موقع واحد في كل واحدة من اللغات الرسمية، وهو أمر لا تستطيع الإدارة أن تقوم بها بمفردها. وبالرغم من أن مقدم الخدمة لن يحمل المنظمة رسوما عن خدماته، فإن كل خط من تلك الخطوط سيكلف ٠٠٠ ١٥ دولار. وبخصوص مسألة إسناد مهمة التغطية عن طريق الصور إلى مقدم للخدمات خارجي، قال إن مجموعة المصورين التي عملت أثناء الذكرى الخمسين للمنظمة كانت خاضعة لمسؤولية شركة إيست مان كوداك، وهو ما سمح للمنظمة بحقوق المستخدم الأول للصور؛ لكن ذلك الحق تحول فيما بعد إلى شركة كوداك، ولم يعد بوسع المنظمة أن تستعمل تلك الصور حسبما يناسبها. وقال إن هذا الوضع غير مقبول. وأضاف بأن استخدام أجهزة تلفزيون ذات شاشات ضخمة وعالية التحليل سيشكل ابتكارا هائلا يبين مدى التزام الأمم المتحدة بمتابعة وتيرة آخر التكنولوجيات. فمعدات أجهزة التلفزة الضخمة ستقدم دون مقابل لكن التكاليف المقترنة بها ستبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار.

٥٨ - **السيد ساخ** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/54/L.83/Rev.1 ستظهر بوصفها نفقات مقيدة على صندوق الطوارئ، بما يتوافق مع الإجراءات المعمول بها تبعا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وأضاف بأن المبلغ المقدر بـ ٠٠٠ ٤٥٠ دولار للتغطية الأمنية يشمل تكلفة ٢٠ من موظفي الأمن القادمين من مكاتب الأمم المتحدة من خارج المقر، إضافة إلى ١٦ من موظفي الأمن تم توظيفهم محليا على أساس عقود قصيرة الأجل، أي ما مجموعه ٣٦ من رجال الأمن الإضافيين. كما يشمل ذلك المبلغ تكلفة المعدات مثل معدات الأشعة السينية ومعدات الرصد، والبدلات وأجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكي والهواتف الخلوية. ويتضمن مبلغ ٠٠٠ ٤٥٠ دولار مبلغا مقدرا بـ ٠٠٠ ٢٦١ دولار لتغطية تكاليف الموظفين ومبلغ ٠٠٠ ١٨٩ دولار لتكاليف المعدات. وأخيرا قال إن تكلفة خدمات المؤتمرات للمشاورات غير الرسمية التي ستعقد بالتزامن مع جمعية الألفية، سوف يتم استيعابها ضمن المخصص الراهن لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، شأنها في ذلك شأن خدمات المؤتمرات التي تقدم للجمعية نفسها.

٥٩ - **السيد درويش** (مصر): سأل عما إذا كان بإمكان إدارة شؤون الإعلام أن تتأكد من رغبة الشبكات الرئيسية، التي ستكون بلا شك مهتمة بتغطية حدث بأهمية قمة الألفية، لدفع رسوم عن تلك التغطية.

٦٠ - **السيد زهو كيانغو** (الصين): قال إن موعد انعقاد قمة الألفية يقترب بسرعة موضحا أهمية الاستعدادات لنجاح حدث بهذا الحجم. وأضاف بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ الترتيبات المناسبة في أقرب وقت ممكن للتعجيل بتلك الاستعدادات وضمان نجاح القمة.

٦١ - **السيدة بويرغو رودريغيس** (كوبا): قالت إنه ينبغي للجنة الخامسة، لدى اتخاذ قرار ما، أن تراعي أهمية التعجيل بالاستعدادات لقمة الألفية وكون قرارها سيؤثر على الاستعدادات التي ستتخذها الدول الأعضاء. وطلبت من الأمانة العامة أن تؤكد تغطية احتياجات خدمات المؤتمرات للمشاورات غير الرسمية التي ستسبق عقد قمة الألفية من الموارد المتاحة وأن تقدم معلومات مكتوبة عن تكاليف

التغطية الأمنية ولا سيما فيما يتعلق بعدد موظفي الأمن الذين سيتم تعيينهم لحماية رؤساء الدول. وفيما يخص المقترح القاضي بتعيين بعض موظفي الأمن محليا، أعربت عن رأيها بأنه ينبغي استخدام جميع رجال الأمن الإضافيين وعددهم ٣٦ من داخل المنظمة.

٦٢ - وأضافت قائلة إنه ينبغي ألا تفاجأ الوفود بإصدار الأمانة العامة بيانا عن الآثار في الميزانية العادية، لأن ذلك الإجراء هو الإجراء المعتاد كلما تم الترخيص بأنشطة إضافية وقيدت النفقات المتصلة بها على صندوق الطوارئ. وطلبت من الأمانة العامة أن تؤكد قيد تلك المبالغ على صندوق الطوارئ في سياق التقرير الأول عن الأداء، على النحو المبين في الوثيقة A/C.5/54/60. وأعربت عن ثقة وفدها بأن اللجنة ستتخذ قرارا في هذا الشأن عما قريب معربة عن الأمل في أن يؤكد القرار مجددا على أهمية الإجراء المتعلق بالميزانية والمعمول به وفقا لقراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢. وأوضحت بأن إجراء طلب استيعاب تكاليف من قبيل تلك المبينة في الوثيقة A/C.5/54/60 ضمن الميزانية في مستواها الحالي ليس إجراء عاديا بالنسبة للجنة. فتلك الاحتياجات الإضافية تبين الأثر الذي خلفته التخفيضات الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على بنود محددة من الميزانية.

٦٣ - **السيدة آرشيني** (إيطاليا): قالت إنها تشاطر الانشغالات المعرب عنها بخصوص إعادة ترتيب قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما وأن حكومتها ساهمت في ترميم تلك القاعة مؤخرا. وأعربت عن أملها في ألا تهدر تلك الجهود. وحيث إنه يبدو أن مشروع القرار A/54/L.38/Rev.1 سيعدل وسيصدر في صيغة منقحة ثانية، تساءلت عما إذا كانت اللجنة ستتلقى بيانا آخر بالآثار المترتبة في الميزانية العادية أو أن التغييرات التي ستدخل لن تترتب على زيادة في التكاليف.

٦٤ - **السيد آدم** (إسرائيل): تساءل عن وجود أي توقعات فيما يخص العدد المحتمل لمشاهدي البرامج التلفزيونية وعما إذا كانت أية قنوات تلفزية وطنية تنوي بث الوقائع الكاملة لقمة الألفية.

٦٥ - **السيد ساخ** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن بيانا جديدا بالآثار في الميزانية البرنامجية سيصدر فحسب في حالة إدخال تغييرات على مشروع القرار A/54/L.83/Rev.1 تؤثر على تقديرات التكلفة. وسيعكس التقرير الأول عن الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ التغييرات في الاحتياجات تحت كل بند من البنود نتيجة للتعديلات في أسعار الصرف والتضخم، والقرارات الصادرة عن هيئات تقرير السياسات وغير ذلك من العوامل؛ وسوف تصنف التكاليف الإضافية لقمة الألفية على أنها تغييرات ناتجة عن القرارات الصادرة عن أجهزة تقرير السياسات، حيث ستقترح بناء على ذلك الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين. وستتضمن وثيقة أخرى جداول بمختلف التكاليف المقيدة على صندوق الطوارئ وستقدم اللجنة الخامسة تقريرا إلى الجمعية العامة عن كل التغييرات التي أُدخلت في الميزانية.

٦٦ - وفيما يتعلق بتوليد الدخل من محطات البث، قال إنه تطرق من قبل إلى المشكلة التي سببها فرض رسوم إلزامية على جميع محطات البث ويرى أنه من الأفضل الاستمرار في السياسة الراهنة للمنظمة. لكن يمكن لإدارة شؤون الإعلام أن تجري مشاورات مع محطات البث الرئيسية لترى مدى استعدادها لتقديم تبرعات لتحمل تكاليف التغطية الإعلامية لقمة الألفية. وأفاد أنه ينبغي توخي الحذر لتجنب أي إجراء قد ينال من تغطية الحدث.

٦٧ - **السيد لون** (إدارة شؤون الإعلام): قال إنه لا توجد توقعات بعدد مشاهدي قمة الألفية. غير أن محطات البث في جميع أرجاء العالم أبدت اهتماما كبيرا بتقرير الأمين العام

الذي سيقدم إلى جمعية الألفية (A/54/2000). وقد قام الاتحاد الإذاعي الأوروبي بتغطية مباشرة للبيان الذي ألقاه الأمين العام أمام الجمعية العامة وللمؤتمر الصحفي الذي عقد بعد ذلك كما قامت شبكات ومحطات أخرى عديدة بنقل ذلك الحدث. لكن سيكون من الصعب بث كامل وقائع قمة الألفية مباشرة، بسبب الاختلاف في التوقيت والصعوبة الكامنة في إعادة ترتيب البرامج الأخرى. وقال إن إدارته تعمل مع محطات البث لتضمن بأن مشاهدي التلفزة والمستمعين إلى الإذاعات سيرون ويسمعون على الأقل الجزء المتعلق من القمة المتصلة بمنطقتهم أو بلدهم.

٦٨ - **السيد باولس (نيوزيلندا)**: قال إن رئيس الجمعية العامة لا ينوي إصدار نسخة منقحة ثانية من مشروع القرار A/54/L.83/Rev.1. وستدخل أي تعديلات طفيفة شفويا خلال الجلسة العامة للجمعية.

٦٩ - ورفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٣/١٠.

٧٠ - **الرئيسة**: قالت إن رئيس الجمعية العامة أشار إلى أن عدم اتخاذ اللجنة قرارا عاجلا بخصوص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية عن مشروع القرار A/54/L.83/Rev.1 سيخلق للرئيس مشاكل خطيرة في أعماله المتعلقة بجمعية الألفية. وأعربت عن ثقتها، بناء على ذلك، من أن تتمكن اللجنة من اعتماد قرار في صباح اليوم التالي.

ورفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.